

والوحدة والقرض المسوق له الكلام في المثل
التي هي عن اتحاد الاثنين من الاله لانه انما ذنبت
الاوله وفي الثاني انه اثبات الواحد من الاله لا اثبات
حده فوصف الالهين باثنين واليه جواحد ايضا
لهذا القرض وتفسير وهذا الذي فوضه صاحب
الكشاف حيث قال في اسم احدهما المعنى المفراد
او التثنية والى على شيئين اجنسية والعدد المخصوص
فان اردت الدلالة على ان المعنى فيهما والى الذي
يسا في له احدية هو العدد سبع بما يوكده هذا
كلاهما وقوله بوجه اي يكتفه ويفرزه
ولم يقصد ان يثبته صانع لانه انما يكون بكثر
لفظ المتبوع او بالفاظ مخصوصة لما وقع في شرح
المفتاح من ان مؤهرا صاحب الكشاف ان الالهين
اثنين ونحو واحد من التاكيد الصانع ليس
بشيء اذ لا دلالة لكلاهما عليه بل اورد في الفصل
قوله تعالى في سورة مائدة مثلا للوصف الموكد
بحر اس الدابر فالحق ان كلام الاثنين وواحد
وصف صناعم للبيان والتفسير كما في قوله تعالى
وما من دابة الا في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
حيث جعل في موضع وصفه لادابة ويطير بجناحيه
صفة لطان ليدل على ان الصداق اجنسي

حيه

دون

دون والعدد كما سبق في باب الوصف فالآيات
يشتركان في ان الوصف فيهما للبيان ويفترقات
من حيث انه في الالهية اثنين والاله واحد لبيان
ان القصد الى العدد دون اجنسي وفي دابة في الارض
وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى اجنسي
دونه الفرد وتفرق بهذا المعنى على ما ذكرته مما هو يد
عليه للنقص وبه تبين انه لا خلاف بين صاحب
الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف واستدل العلامة
في شرح المفتاح على انه عطف لا وصف بمعنى انه قولهم
الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه على ما في
عن ابن اكا جب ولم يذكر شيئا ولعله لانه على
الاجنسية والوحدة اللذين في شرحهما ليكوت
وصفي بل ذكر الدلالة على ان القصد من متبوعهما
اليه احد جزية اعني التثنية والوحدة دون
الخر اعني اجنسية فكل منهما تابع على صفة
يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة **واقول**
ان اريد انه لم يذكر الاله ليدل على معنيه في متبوعه
فلا يصدق القرض على شي من الصفة لانها
البنية قطعا تكون لتخصيص اونا كبر او دم
او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى
ويكون القرض من هذا لانه على شي اخر كما في

هذا امر الظاهر
طابق المفتاح ١٥١٤

انه ذكر ليدل على معنيه في متبوعه